



الرقم: م ٢٠١٥/١٢٥/١٠٠

التاريخ: ٢٠١٥/٥/٢٠

للإدارة العامة
الجناب
السيد محمد صالح الحوراني
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان

لإعز معالي السيد محمد صالح الحوراني الأكرم، حفظه الله ورعاه
رئيس هيئة الأوراق المالية
عمان
مع بالغ التقدير وعظيم الاحترام
تحية طيبة وبعد،

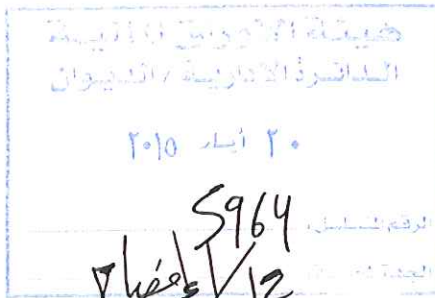
الموضوع: محاضر اجتماعات الهيئة العامة لمساهمي البنك الأردني الكويتي

بالإشارة إلى البند (ز) من المادة (٨) من تعليمات الإفصاح لسنة ٢٠٠٤، بخصوص الموضوع أعلاه، نرفق لكم نسخة من من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي " الثامن والثلاثين " وغير العادي " الثاني عشر " لمساهمي البنك الأردني الكويتي المنعقدتين بتاريخ ٢٠١٥/ ٥/١٣، بعد أن تم اعتمادهما من قبل عطفة مراقب عام الشركات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة



بسم الله الرحمن الرحيم
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن والثلاثون
لمساهمي البنك الأردني الكويتي

اجتمعت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك الأردني الكويتي عند الساعة الخامسة من مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٥/١٣ في قاعة المسرح التابع لمبنى الإدارة العامة للبنك، بحضور كل من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد عوده حافظ والسيد مروان سعيد مندوب البنك المركزي الأردني ومدقق حسابات البنك السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط)، والسيد جهاد الشرع مندوب صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

وقد افتتح السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس مجلس الإدارة الاجتماع بكلمة قال فيها:

الحمد لله الذي وفق وأعان فجمع شملنا على وعد الخير إن شاء الله مثل كل عام، نعم نعترف بأننا قد تأخرنا ولكن في كل تأخيرة خيرة إن شاء الله، وأحمل مسؤولية التأخير على إدارة البنك طبعاً، لأن استفسارات البنك المركزي كانت كبيرة وكثيرة وربما كان هذا سبباً مباشراً لتأخرنا عن تقديم بياناتنا المالية لهذا العام. فأهلاً وسهلاً بالحضور أخوة أعضاء أحياء مسؤولين ومساهمين وضيوف كريمين، وأهلاً ومرحباً بالأخوة الكرام الذين وفدوا من الكويت، والشكر موصول أجزله وأوفاه للأخ السيد عوده حافظ مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وقد أجهد نفسه خلال الثلاثة أيام الاخيرة فله الشكر والتقدير. كما وأشكر الأخ والصديق السيد مروان سعيد مندوب البنك المركزي والأخ العزيز السيد جهاد الشرع مندوب صندوق استثمار الضمان الاجتماعي. وأترك المجال للأخ عودة لبيان استكمال قانونية هذا الاجتماع.

تحدث السيد عوده حافظ مندوب مراقب عام الشركات قائلاً: يشرفني حضور اجتماعكم هذا، وأود أن أشير أنه تم حضور (٦٠) مساهماً من أصل (١٣٨٢٩) مساهم يحملون بالأصالة والوكالة ما مجموعه (٨٥,٦٦٤,٠٧٨) سهماً وتشكل ما نسبته ٨٥,٦% من مجموع أسهم البنك البالغة (١٠٠) مليون سهم، كما حضر (٧) من أصل (٩) من أعضاء مجلس الإدارة وقام المجلس بالإعلان عن هذا الاجتماع حسب القانون. كما حضر مدقق حسابات البنك وحضر مندوب البنك المركزي وبذلك يكون الاجتماع قانوني وملزم لجميع المساهمين الحاضرين وغير الحاضرين، وأطلب من دولة رئيس الجلسة التفضل بافتتاح الجلسة بعد تعيين كاتب لها ومراقبين اثنين.

تولى السيد عبدالكريم الكباريتي رئاسة الجلسة وأعلن تعيين السيد سهيل تركي كاتباً للجلسة وكلا من السيد جاك قطان والسيد فخري حزيمة مراقبين للجلسة ولفرز الأصوات. ثم انتقل لبحث بنود جدول الأعمال:

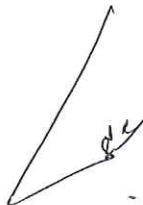
١. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي (السابع والثلاثون) المنعقد بتاريخ ٢٠/٤/٢٠١٤:
استفسر رئيس الجلسة عما إذا كان هناك حاجة لتلاوة محضر الاجتماع السابق وقد اقترح أحد المساهمين إعفاءه من قراءته والاكتفاء بتلاوة قرارات الاجتماع. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك، وقام كاتب الجلسة بتلاوة القرارات.
٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة: أعلن رئيس الجلسة أن التقرير موزع على المساهمين راجياً إعفاءه من قراءته، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك. ونوه رئيس الجلسة إلى أن تقرير رئيس مجلس الإدارة الوارد في الكتيب الموزع هو في الحقيقة تقرير شافي ووافي وهو ينقل وجهة نظرنا وتوصيفنا وتوقعاتنا للأوضاع الاقتصادية بشكل عام إن كانت على الصعيد المحلي أو الصعيد الاقليمي ونتمنى على كل واحد من المساهمين أن يطلع عليه بدقة إن أمكن.
٣. ثم اقترح الرئيس دمج البند الرابع وهو مناقشة القوائم المالية مع البند الثاني وهو تقرير مجلس الإدارة ومناقشتها معاً بعد الاستماع لتقرير مدققي الحسابات، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك، ثم طلب رئيس الجلسة من مدقق حسابات البنك تلاوة تقريره .
٤. قام مدقق الحسابات بتلاوة تقريره.

ثم أعلن رئيس الجلسة فتح باب النقاش لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية وطلب من الراغبين بإبداء ملاحظاتهم أو استفساراتهم تسجيل اسمائهم حفظاً للوقت وحتى لا يطول النقاش ويتشعب، وتم ما يلي:

- تحدث المساهم السيد عزمي زوربا وقدم الشكر لمجلس الإدارة وكافة العاملين، ثم أبدى عتبه لتأخر البنك هذا العام في توزيع التقرير السنوي وملاحظة حول انخفاض حجم أعمال البنك في هذه السنة ومشيراً لانخفاض صافي الفوائد والعمولات وزيادة في المصاريف، وسأل كيف سيتم التعامل مع هذا الموضوع في السنة القادمة. كما استفسر عن آخر مستجدات موضوع شركة تعмир. ثم طلب النظر بزيادة نسبة الأرباح الموزعة وزيادة رأسمال البنك عن طريق الرسملة.

- المساهم السيد عوني عبده : استفسر عن موعد توزيع الأرباح.

- المساهم السيد منذر الدباس أشاد بالبنك والقائمين عليه راجياً من مجلس الإدارة أن يزيد رأس المال ويعطي أسهما مجانية.



- المساهم السيد سعيد حمام تقدم بالشكر لدولة الرئيس ولمجلس الإدارة وكافة المسؤولين بالبنك ثم سأل عن سبب تأخر الميزانية هذا العام، وعدم زيادة نسبة توزيع الأرباح على الرغم من المبالغ الكبيرة في الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري، وهل من حق البنك المركزي تحديد نسبة الأرباح الموزعة.

وقبل البدء بالإجابة على ما طرحه المساهمون من ملاحظات واستفسارات علق دولة الرئيس مداعباً: "على الأقل أن سهام النقد التي توجه للبنك وإدارته أخف بكثير من سهام النقد التي توجه للحكومة وخاصة الإقتصادية، وهذا يعني أننا بألف خير والحمد لله، الله يعين الحكومة ويعين رئيسها".

ثم قال: في كل الأحوال، نريد أن نسجل بعض الإيجابيات ونتكلم في كل السلبيات لأن العتب أولاً على قدر المحبة وهو موضوع تقدير واحترام، وأريد أن أوضح أن حجم البنك الآن أصبح رقم (٣) بلا منازع، التباطؤ الذي أشار إليه السيد زوربا سواء على صعيد الأداء أو النتائج أو على أي صعيد آخر، جزء منه كان بناء على تقدير من جانبنا، وهو ما ناقشناه في اجتماع الهيئة العامة سابقاً، بأننا في الحقيقة غير مرتاحين للوضع الاقتصادي المحلي وتأثيرات الوضع الاقليمي ولا نريد أن نظل نستدعي الوضع الاقليمي ونظل نعلق عليه كل مشاكل البلد الاقتصادية وحتى مشاكل البنك الذاتية، نحن لنا موقف كما كان لنا موقف في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، عندما كانت هناك فورة في شراء الأسهم وكان يوجه اللوم للإدارة لعدم قيام البنك الأردني الكويتي بالدخول في سوق الأسهم وكل البنوك كان لديها أرباح رأسمالية فاقت التوقعات لكن كان رأينا أن هذه تشكل فقاعة ... وفي الحقيقة، إن تحوّلنا في السنة الأخيرة كان أشد وأقسى مما لجأت إليه البنوك الأخرى وبالتالي انعكس الوضع على نتائج البنك المالية. هناك حقائق ووقائع، قطاع التطوير في الأردن والقطاع العقاري كان يشكل جزءاً كبير جداً من نشاط البنك، نحن بنك لم يشتهر بأنه بنك أفراد، اشتهر بأنه بنك شركات، وهناك تعثر وتعثر كبير جداً. وربما أكبر وأخطر هذه القضايا التي تم مناقشتها في السنتين الماضيتين والتي أشرتم إليها هي قضية تعمير والقضايا التي نجمت عن نشاطات آل الدحلة سواء كان تعمير أو غيره والتي كلفت البنك عشرات الملايين، وقد بدأنا نأخذ لها مخصصات والجزء المتعلق بهيتم الدحلة السنة القادمة إن شاء الله ننتهي منه. المخصصات التي أخذت فقط لمواجهة المشاكل التي نجمت عن نشاطات هيتم الدحلة ومجموعته حوالي ستون مليون دينار، هذه كلها تحملها البنك، والسنة القادمة نستوفي كل المخصصات المطلوبة والتي اتفقنا عليها مع البنك المركزي.

يبقى القسم الآخر وهو ما يتعلق بتعمير. وكما ذكرت في الاجتماع السابق، فإن لدينا قناعة مطلقة بأن هذا المشروع ريادي يخاطب حاجات الوضع الاقتصادي في الأردن والواقع السكاني ويخدم الشريحة الأوسع وهي الطبقة المتوسطة، وهو من نوع البناء الذي يحتاجه الأردن فعلاً. وكان من الضروري

جداً أن نجد وسيلة لدعم الشركة حتى تتمكن من إنجاز المشروع وتسويقه. ولكن للأسف هناك قوانين وهناك تعليمات وهناك إجراءات تتعلق بالهيئات الرقابية التي لا تنتظر للموضوع من النواحي التي ننظر لها نحن وينظر لها كثير من الأخوة المساهمين. فبالنسبة للجهات الرقابية عندهم 1+1=2، التأخر بعد ٩٠ يوم يوجب تصنيف الحساب، ونحن موقفنا في البنك أنه إذا تم تصنيف أي حساب فنجاً فوراً للقضاء أو إلى التصفية أو إلى التسوية بالتراضي إن قبل الطرف الآخر. وبناء عليه ورغم كل جهودنا مع الحكومة ورغم كل الجهود التي بذلت في السابق من الحكومة ومن الهيئات الرقابية لمساعدة هذه الشركة وإقالة عثرتها، إلا أننا لم نستطع ذلك، وشعرنا أننا إذا انتظرنا أكثر فربما أن الضرر يتفاقم ويكون أشد وأكبر وأخطر، وبالتالي وصلنا إلى تسوية تم بموجبها استملاك (٢٣٥) بيت من بيوت الأندلسية، وتم بيع (٤٢) بيت منها لغاية هذه اللحظة. ونحن الآن نستكمل تشطيب هذه البيوت وعمل الانشاءات الضرورية مثل النادي الذي يخدم مجموعة السكان، كما نعمل فيها المساحات الخضراء والحدائق حتى تكون مقبولة للتسويق، ونسعى لعرضها في المعارض المتخصصة في دبي وأبوظبي وتسويقها في الخليج بالإضافة إلى طرحها للبيع في السوق الأردني، وهذا هو الوضع المتعلق بموضوع تعمیر.

هناك أيضاً حقائق نجمت عن هذا الوضع الاستثنائي والوضع الاقتصادي الضاغط، وكلكم تعلمون مشاكل الصناعة في الأردن خاصة نتيجة الإجراءات ونتيجة الظروف القائمة إن كان على مستوى الضريبة أو على مستوى أسعار الكهرباء أو على مستوى صغر السوق، أو الإغلاقات الحاصلة أو مستوى الوضع الإقليمي الأمني، يعني هناك الكثير من الأسباب كل ذلك نجم عنه نعثرات والتعثرات لها طرق بالمعالجة، والمعالجة التي نراها نحن تكمن في مساعدة الشركات التي عندها أزمة في السيولة وتحتاج إلى وقفة من البنك حتى تظل الأزمة في نطاق السيولة ولا تنتقل إلى نطاق الإفلاس. هذا الأمر حقيقة لا يستقيم مع التعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية، وبالتالي لم نستطع المساعدة، وكان هناك إجراءات بتعليق الفوائد وإجراءات للتصنيف بكل أنواع التصنيفات وكان لها أثر على دخل البنك بحوالي ٩,٤ مليون دينار كتعليق فوائد. وثانياً كان لدينا بعض الاستثمارات التي آلت إلى البنك نتيجة تسويات، "أسهم بنك عربي" وأسهم استثمارات في "شركة موبيلي السعودية" والتي انخفضت أسعارها كما تعلمون مما حق خسارة بحوالي ٣,٨ مليون دينار، فإذا أضفنا هذه القضايا إلى التباطؤ الذي لجأت إليه الإدارة من باب التحوط وضعف شهيتها للإقراض في السنة الماضية بدرجة أقل بكثير مما تعودنا عليه في الـ ١٥ سنة الماضية، نكون قد حددنا الأسباب الرئيسية لتواضع الأداء.

أما كيف نقدر للأمور في هذه السنة، فنحن نعتقد بأن هناك الكثير من القضايا العالقة حالياً والموجود عند البنك مقابلها ضمانات ومخصصات، فهناك حلول إما الوصول لقرارات قضائية لصالح البنك أو

الترتيب لتسويات مع تلك الجهات، وسيكون هناك بالتالي استردادات. وسنضعكم في صورة هذه القضايا كل ثلاثة شهور .

مرة أخرى أعود للإيجابية، نحن مركزنا (٣)، ومؤشرات الكفاءة لدينا، بغض النظر عن حصول تراجع، إلا أننا لا نزال في المقدمة، أضيف حقيقة أننا عندما نشرنا نتائجنا في المرة الأولى قبل موافقة البنك المركزي كانت أرباحنا أكثر بـ ٣,٢ مليون دينار، وكان يوجد نمو عن أرباح السنة الماضية بنسبة حوالي ٥٠%، لكن نتيجة أحداث لاحقة، أو هكذا تسمى بالمعايير المحاسبية، ارتأى البنك المركزي، وقد يكون محقاً في ذلك، أنه لا داعي لأن نحملها لعام ٢٠١٥ طالما أن أداء البنك في عام ٢٠١٤، ورغم كل ما حصل، لا يزال جيداً فالأفضل تغيير الأرقام وتحملها على عام ٢٠١٤. وهذا الأخذ والرد الذي استدعى هذه التغييرات كان هو السبب في تأخرنا بإعلان الميزانية. بالإضافة إلى أن البنك المركزي، وكما يبدو، ينقصه الطاقة التي تستطيع أن تتابع كافة أطراف الجهاز المصرفي بحيث تنتهي من طريقة التدقيق السنوي مرة واحدة. ونتمنى على البنك المركزي أن لا يحصر تدقيقه فقط على البيانات الختامية، الأرقام موجودة أمام المركزي طوال السنة ليدقق عليها، وبالتالي وطالما هناك مدققين خارجيين معتمدين من الأربعة الكبار المعتمدين في كل العالم، أن تعتمد الميزانية حسب ما تقدم من المدقق الخارجي، وأمام البنك المركزي سنة كاملة ليعدل ويبدل كل ٣ شهور، لكن هذا الأمر ولغاية هذه اللحظة لم يحصل.

أيضاً يجب أن أشير أن هناك تعليمات جديدة صدرت عن البنك المركزي وهي تعليمات الحاكمية الرشيدة، وهذه تحتاج لتعديلات كبيرة وكثيرة جداً في الهيكل التنظيمي للبنك وصلاحيات رئيس مجلس الإدارة وصلاحيات المجلس وصلاحيات الإدارة التنفيذية ومراعاة علاقة الأعضاء بالمدقق والتففيذين وعلاقات القرابة والنسب. هناك إجراءات معتمدة دولياً يريد البنك المركزي أن يطبقها على الجهاز المصرفي الأردني بالإضافة إلى المعايير المحاسبية التي فرضتها تعليمات بازل (٣)، ولذلك لا نعتقد بأن الأوضاع ستكون بنفس السهولة وليس لدينا في الحقيقة شهية كبيرة للإقراض. وأضيف أيضاً، نحن من البنوك الأردنية التي أصبحت شهيتها لإقراض الحكومة ضعيفة كثيراً، ونعتقد أن السقوف التي وصلنا لها سقوف حساسة ودقيقة ولا نريد أن نتجاوزها حتى لا نقع في مطب إعادة التقييم من مؤسسات التقييم أو أن تضعنا لا سمح الله في صورة المؤسسة التي معظم استثماراتها أصبحت في السندات الحكومية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التخفيضات الكبيرة التي حصلت على نسب الفوائد والتخفيض الحاصل على استثماراتنا بالسندات الأردنية فهذا سيؤثر بنسب ليس بسيطة على دخلنا في عام ٢٠١٥. ومع كل ذلك، أنا متفاعل في ٢٠١٥ وفي السنوات القادمة، وإن شاء الله هذا الوضع القائم الذي يستشعره كل واحد منا ولا نعرف إلى أين ستؤدي نتائجه، ينتهي ويكون هناك انفراجات. الأمر

يحتاج إلى الصبر وإلى التحوط ونحن بالبنك الأردني الكويتي معروفون بأن لدينا الصبر ولدينا القدرة أن نحتاط ونحوط.

بالنسبة لتوزيع الأرباح، وعندما نقول ٢٠% فهذا يعني نصف أرباحنا. هناك حقائق موضوعية وهناك بازل ٣ التي تطلب أن يكون معدل كفاية رأس المال في عام ٢٠١٩ (١٩%)، والبنك المركزي يزيد عليها (٢%) فتصبح (٢١%)، نحن الآن بحدود الـ (١٦%). ثانياً توزيع الأرباح حقيقة ليس مبنياً على رغبة مجلس الإدارة أو رغبة الرئيس، فهو أيضاً مجال مفاوضة مع البنك المركزي، لذلك نرى أن البنك العربي والذي كان يوزع نسبة معروفة لم يستطع أن يوزعها هذه السنة، وبنك كابيتال لم يستطع أن يوزع النسبة التي يريدونها لأن البنك المركزي يشعر ويستشعر الأوضاع الضاغطة ويحاول أن يتوقع الأسوأ ويحضر للأسوأ ويتمنى الأفضل، ونحن نعتقد أنه محق في ذلك، ونشكره على قبوله بأن نوزع في هذه السنة ٢٠%. لكن أعددكم أنه في السنة القادمة أن الألوان لموضوع الرسمة، ومعظم البنوك الأردنية الآن رأسمالها أكثر من ١٠٠ مليون. لكن أيضاً أنظر إلى حقوق المساهمين في البنك الأردني الكويتي تجد أنها الأعلى بين البنوك وهي حوالي ٤٠٠ مليون، مقابل بنوك رأسمالها ٢٠٠ مليون ولكن لا تتجاوز حقوق مساهميها ٣٠٠ مليون. إن شاء الله السنة القادمة نعالج هذا الموضوع وإذا وافق البنك المركزي.

ثم طلب الرئيس مصادقة الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية لعام ٢٠١٤ وعلى توزيع أرباح بنسبة ٢٠% على المساهمين، وقال إن توزيع الأرباح سيتم خلال اسبوع. وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٥. طلب دولة الرئيس من الهيئة العامة إبراء ذمة مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

٦. اقترح رئيس الجلسة تزكية السادة ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) كمدققين لحسابات البنك لعام ٢٠١٥، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وحيث لم تطرح أية مواضيع خارج جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع شاكراً الجميع على تفهمهم وثقتهم متمنياً للجميع الخير والبركة والمزيد من النجاح والتوفيق.


عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عوده حافظ
مندوب مراقب عام الشركات



سهيل تركي
كاتب الجلسة

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي (الثاني عشر)
لمساهمي البنك الأردني الكويتي
بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣

فور انتهاء اجتماع الهيئة العامة العادية "الثامن والثلاثين" المنعقد مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/٥/١٣ طلب السيد رئيس الجلسة الانتقال إلى اجتماع الهيئة العامة غير العادي "الثاني عشر" بنفس النصاب وكاتب الجلسة والمراقبين. وقد وافق مندوب عطوفة مراقب عام الشركات على ذلك وأذن بافتتاح الجلسة.

تولى السيد رئيس مجلس الإدارة رئاسة الاجتماع قائلاً:

كانت الفكرة من اجتماع الهيئة العامة غير العادي هي الانسجام مع تعليمات الحاكمية الرشيدة بضرورة زيادة عدد أعضاء المجلس من (٩) أعضاء إلى (١١) عضواً، والسبب في ذلك، وحسب تعليمات البنك المركزي، أن يكون هناك أربعة أعضاء مستقلين استقلالاً تاماً وفق شروط الاستقلالية وشروط الكفاءة للعضو المستقل.

وقد تبين أن هناك بعض التعارض بين تعليمات مراقبة الشركات والتعليمات الواردة بالحاكمية، وأن طلبنا أن نعقد الهيئة العامة غير العادية للسماح للبنك بزيادة عدد أعضاء المجلس من (٩) إلى (١١) عملية غير قابلة للتطبيق، فبموجب تعليمات دائرة مراقبة الشركات فإنه إذا كان هناك زيادة في عدد الأعضاء فيجب أن يكون انتخاب الأعضاء في نفس الجلسة. وبموجب تعليمات الحاكمية، فيجب أن يكون هناك لجنة ترشيحات بالبنك هي التي تدرس أولاً طلبات الترشيح وتوافق عليها ثم يتم رفعها للبنك المركزي حتى يرى إن كان هناك ما يمنع من حيث انطباق شروط العضو المستقل، وبعد ذلك يتم الترشيح للانتخاب.

لذلك، اطلب من الأخوة المساهمين الموافقة على عدم أخذ القرار في هذه الجلسة وأن نعتبرها كنوع من فتح الباب للراغبين بالترشح ليسجلوا اسماءهم كمرشحين للعضوية كأعضاء مستقلين بعد الإطلاع على الشروط وهي موجودة في تعليمات الحاكمية الجديدة وعلى موقع البنك الأردني الكويتي وعلى موقع البنك المركزي وخارج هذه القاعة ، وبعد أن نستكمل الإجراءات ندعوا لاجتماع هيئة عامة غير عادية في وقت لاحق لإقرار زيادة عدد الأعضاء وانتخاب الأعضاء الجدد في نفس الجلسة، ونكون بذلك قد استوفينا متطلبات تعليمات الحاكمية ودائرة مراقبة الشركات. وأبدى السيد مندوب مراقب الشركات موافقته على الترتيبات التي ذكرها دولة الرئيس، وقد وافقت الهيئة العامة على ذلك بالاجماع.

ثم أعلن دولة رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع متمنياً للجميع كل الخير ودوام التوفيق.

عبد الكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

عوده حافظ
مندوب مراقب عام الشركات

سهيل تركي
كاتب الجلسة